

دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق التنمية المستدامة الصندوق السيادي الكويتي أنموذج

The role of sovereign wealth funds in achieving sustainable development Kuwait Sovereign Fund as a mode

حطاب موراد¹، رقباني لالة فاطمة²

المركز الجامعي تمراست، hattabmourad782@gmail.com¹

المركز الجامعي تمراست، reggani1lallafatima@gmail.com²

تاريخ الاستلام: 2020/09/02 تاريخ القبول: 2020/11/14 تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص:

تعتبر صناديق الثروة السيادية ذات دور كبير في تمويل التنمية المستدامة، حيث أن الهدف من إنشائها إدارة واستثمار الفوائض المالية، وقد يكون الاستثمار في هيئات عمل على إرساء دعائم التنمية المستدامة على المستوى المحلي أو الخارجي.

لذا جاءت دراسة الصندوق السيادي الكويتي المدعو بالهيئة العامة للاستثمار والذي يعتبر أول صندوق سيادي في العالم، من أجل إبراز الدور المحلي للصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال دعم وتمويل المؤسسات الداعمة للمشاريع الإنمائية المستدامة، واتباع المنهج الوصفي تم التوصل إلى أن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية من خلال القروض التي يمنحها للدول العربية والنامية يعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، من خلال القروض التي يمنحها لتمويل المشاريع الإنمائية في قطاعات مختلفة على غرار النقل، الطاقة ودعم الجانب الاجتماعي، فضلا على دعم بعض القطاعات على المستوى المحلي.

الكلمات المفتاحية: الصناديق السيادية، التنمية المستدامة، الصندوق السيادي الكويتي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

تصنيف: Jel : M10.N2

المؤلف المرسل: حطاب موراد، الإيميل: hattabmourad782@gmail.com

Abstract:

Sovereign wealth funds are considered to have a major role in financing sustainable development, as the aim of their establishment is to manage and invest financial surpluses, and investment may be in bodies that work to lay the foundations of sustainable development at the local or external level.

Therefore, the study of the Kuwaiti sovereign fund called the General Investment Authority, which is considered the first sovereign fund in the world, came in order to highlight the clear role of sovereign funds in achieving sustainable development, by supporting and financing institutions that support sustainable development projects, and by following the descriptive approach, it was concluded that the Kuwaiti fund For Arab economic development through loans that it gives to Arab and developing countries, it works to achieve sustainable economic and social development, through the loans it grants to finance development projects in various sectors such as transport, energy and social support, as well as supporting some sectors at the local level.

key words: Sovereign funds, sustainable development, the Kuwaiti sovereign fund, the Kuwait Fund for Arab Economic Development.

Code jel: M10.N2

1. مقدمة:

إن معظم دول العالم باختلاف مواردها وإمكانياتها، تسعى لتحقيق معدلات نمو متزايدة مما يحقق لها الرفاهية والتقدم في شتى المجالات ضمن إطار التنمية المستدامة لمجمل الاقتصاد، خاصة الدول التي تعتمد في صادراتها على المواد الطاقوية والتي تتميز بتقلبات أسعارها وما تؤثره على عوائدها، لذا أوجب عليها التفكير في حل يضمن استمرارية التنمية والحد من تدهور العوائد، وكانت دولة الكويت السبقة في طرح فكرة الصناديق السيادية التي تعتمد على العوائد الطاقوية وكفكرة لدعم الاستثمار والتنمية المستدامة، منذ فترة الخمسينيات القرن الماضي (1953)، ليظهر بعد ذلك في دول مختلفة من العالم. كما أن أهم ما تفرضه السياسة الاقتصادية الرشيدة استثمار الأموال العامة بصورة متحة بدلا من إنفاقها في ميادين الأبهة أو وضعها في حسابات مصرفية لا تدر دخولا حقيقية بسبب هبوط أسعار الفائدة وارتفاع معدلات التضخم، وتتجلى أهمية الصناديق السيادية في حصول الدولة على دخول لتغطية عجزها المالي عندما تمهبط إيراداتها وترتفع نفقاتها لسبب أو لآخر؛ وهذا هو لب فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية.

وتعتبر هذه الصناديق وليدة السياسة الاقتصادية الرشيدة ذلك أنها أنشأت أساسا لإدارة الفوائض المالية والتي غالبا تكون من العوائد النفطية وتوجيهها نحو الاستثمار بهدف تنميتها، وبالتالي تنويع مصادر إيرادات الدولة، فضلا عن المحافظة على ثروة الأجيال القادمة.

لقد استحوذت الصناديق السيادية على مكانة هامة في الاقتصاد العالمي، وقد اتضحت مدى أهميتها في الأزمة المالية العالمية الأخيرة أزمة الرهن العقاري، حيث كانت بمثابة الحل الناجع لإنقاذ العديد من المؤسسات والشركات من الإفلاس، فالصناديق السيادية من خلال سياستها الإقراضية الاستثمارية تعتبر الممول للعديد من الهيئات والمؤسسات، باختلاف أنواعها وأهدافها.

الإشكالية:

إن كانت الصناديق السيادية لها الدور الكبير والفعال في تنمية الموارد المالية وتمويل الهيئات المحلية والعالمية، فضلا على أن لها الدور الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ما هو دور الصندوق السيادي الكويتي في دعم وتحقيق التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة:

من خلال هذه الورقة البحثية نسعى لإبراز الدور المحلي للصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال دعم وتمويل المؤسسات الداعمة للمشاريع الإنمائية المستدامة، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الخارجي.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يتلاءم مع طبيعة الموضوع، حيث يعتبر أكثر المناهج ملائمة لمعرفة مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالصناديق السيادية والتنمية المستدامة، فضلا عن معرفة الدور الذي تقوم به هذه الصناديق.

وللتمكن من الإجابة على إشكالية البحث المطروحة، ومن أجل إعطاء كل عنصر حقه من الدراسة والتحليل، فقد تم طرح الموضوع حسب النقاط التالية:

2. ماهية الصناديق السيادية

الصناديق السيادية تعتبر من أهم الآليات التي تعتمد عليها الدول في تنمية الادخار ووسيلة لدعم الاستثمار على حد سواء ذلك حسب الهدف والسبب الذي أنشأ من أجله، لأن معظم الدول التي

تمتلك احتياطات وفوائض مالية بعملات أجنبية، فهي تسعى لإدارة هذه الفوائض من خلال إنشاء صندوق سيادي يهتم بذلك.

1.2 مفهوم الصناديق السيادية

تعرف الصناديق السيادية على أنها أوعية استثمار غير متجانسة مملوكة للدولة ومدارة من قبل جهة مستقلة عن السلطة النقدية ووزارة المالية وتستثمر هذه الجهة الجزء الأكبر من أصولها أو كلها خارج البلدان المالكة لها، ويكون تمويلها من خلال الحكومة عن طريق التحويلات وبنسب متفاوتة من فوائض الموازنة، فوائض التجارة الخارجية، احتياطات النقد الأجنبي وتستخدم من أجل تحقيق أهداف اقتصادية كلية،(مهدي حسن و أحمد حسن، 2012، صفحة 4) ويعرفها صندوق النقد الدولي على أنها صناديق أو ترتيبات للاستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة، وتنشئ هذه الحكومة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية كلية، وهي تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية، وتنشأ الصناديق السيادية في العادة معتمدة على فوائض المالية العامة أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية أو كل هذه الموارد مجتمعة، (زرقاطة، 2010/2011، الصفحات 109-110) كما عرف المعهد المتخصص للصناديق السيادية أن الصندوق السيادي هو كيان استثماري مملوك للدولة، يجري إنشاؤه عادة من فوائض ميزان المدفوعات، أو عمليات النقد الأجنبي أو عائدات الخوصصة أو من المدفوعات التحويلية الحكومية، أو من الفوائض المالية أو من إيرادات تصدير الموارد الأولية أو هذه الموارد مجتمعة، وتأتي غالبية أصول الصناديق السيادية من احتياطات النقد الأجنبي الرسمية، الناتجة عن بيع صادرات السلع الأساسية، كالنفط والغاز الطبيعي والمعادن. (بن عودة، 2019/2018، صفحة 32)

وتعتبر الصناديق السيادية من المؤسسات المالية، وقد تلتقي مع بعض المؤسسات في بعض النقاط ويكون الغلط بينها، إلا أن للصناديق السيادية مميزات تميزها عن باقي المؤسسات المالية، فهي تتميز عن غيرها من المؤسسات المالية بـ:

- تتميز عن البنوك المركزية من حيث أهدافهما، فهي تسعى للاستثمار وليس إدارة السياسة النقدية وسياسة الصرف، ويغلب على محفظة أصولها الاستثمار في الأسهم، في حين أن البنوك المركزية، ولكونها ملزمة بالاحتفاظ بمستوى من السيولة لمواجهة التغيرات في أسعار الصرف، وتستثمر أساساً في السندات؛(داود سليمان و محمد، 2012، صفحة 9)

- تتميز عن صناديق الاستثمار التي ترتبط بسوق الأوراق المالية، والتي تعتمد على مدخرات الأفراد في تمويلها، والمؤسسة قبل البنوك والتي تستثمر إما للاقتصاد الوطني وإما للبنوك؛

- تتميز عن صناديق التحوط التي تستثمر في الأوراق المالية لفترات قصيرة وطويلة الأجل وذلك بالاعتماد على الاقتراض من البنوك بأسعار فائدة منخفضة؛ (مجلخ و حمانة، 2015، صفحة 5)

- تتميز عن صناديق المعاشات العمومية لكون موارد هذه الأخيرة تأتي أساسا من الاشتراكات من جهة، وهي تهدف إلى تمويل معاشات الأجيال القادمة من جهة ثانية. (داود سليمان و محمد، 2012، صفحة 9)

تم إنشاء الصناديق السيادية في

تعتبر الصناديق السيادية كيانات مالية تعمل على إدارة واستثمار فوائض الدول، ويتمثل دور هذه الصناديق أساسا في:

- توفير مداخيل دائمة للدولة المالكة لها وتساعدتها على تنويع مصادر دخلها، وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الداخلية لهذه الدول؛

- المساهمة في تحقيق التوازن المالي العالمي، والقيام باستثمارات خارجية، وتمويل المؤسسات والشركات في حالات الاضطرابات المؤدية للتعثر؛ (مجلخ و حمانة، 2015، صفحة 5)

- إن إيجابيات الصناديق في الدول المتلقية كثيرة، إذ أن استثمارات هذه الصناديق تؤدي مباشرة إلى تحريك الاقتصاد المتلقي وإنعاشه، كما تساهم في معالجة بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة، (زرقاتة، 2010/2011، صفحة 116) فضلا عن الحصول على استثمارات أجنبية طويلة المدى ومستدامة. (عبد العزيز، 2017، صفحة 8)

2.2 أهداف الصناديق السيادية

نظرا لدور الهام الذي تقوم به هذه الصناديق على المستوى الاقتصادي ككل فإنها تحقق جملة من

الأهداف المتمثلة في:

1.2.2 تحقيق الاستقرار في الدخول: تهدف هذه الصناديق إلى تخفيف التقلبات التي تتعرض لها الدخول نتيجة تذبذب أسعار المواد الأولية لاسيما في الدول التي تعتمد على تصدير المورد الناضب وهو النفط

حتى تتجنب العجز بتمويل الموازنة العامة للدولة وهو ما يحقق الاستقرار الاقتصادي وتفاذي تقلبات أسعار المواد الأولية؛

2.2.2. تحقيق العدالة بين الأجيال: يتم إنشاء صناديق المدخرات للحفاظ على العائدات من الموارد الطبيعية غير المتجددة وبالتالي تكوين مدخرات لأجيال المستقبل، فالموارد غير المتجددة تتميز بكونها ناضبة، مما دفع الكثير من الدول التي تعتمد على هذه الموارد من اقتصادياته إلى توجيهها إلى تحقيق العدالة بين الأجيال لتلبية حاجات المستقبل، لذلك يجب استغلال هذه الموارد على أفضل وجه لكي لا تحرم الأجيال القادمة من الاستفادة منه؛

3.2.2. الأداء الأمثل لتحقيق الأرباح: تسعى بعض الصناديق السيادية لتعظيم عائد الاحتياطات الأجنبية، كالشركات الاستثمارية، إذا يتحكم البنك المركزي بالاحتياطات الرسمية، وتتم إدارتها بعناية فائقة على المدى القصير لتحقيق هدفين في الوقت نفسه، فالأول هو المحافظة على هذه الأصول لضمان السيولة، أما الهدف الثاني، فهو وضع الجزء المتبقي من احتياطات النقد الأجنبي في صناديق الثروة السيادية لغرض استثمارها؛ (سعيد حسن و سامي خلف، 2017، صفحة 4)

بالإضافة لهذه الأهداف الرئيسية هناك مجموعة من الأهداف الفرعية الأخرى:

- تنويع الإيرادات خارج مصادر الناتج المحلي الخام من خلال تطوير أنشطة وقطاعات اقتصادية جديدة ليس لها ارتباط بقطاع استخراج وتصدير المواد الأولية؛
- العمل على تحقيق الاستقرار من خلال امتصاص الصدمات (السلبية) الناتجة عن الانخفاض المؤقت في أسعار المواد الأولية وتغطيتها؛
- امتصاص الصدمات (الإيجابية) الناجمة عن ارتفاع أسعار المواد الأولية أو ما يعرف بالعللة الهولندية؛
- المساهمة في دعم الاستقرار المالي العالمي والسيولة الدولية في أوقات الأزمات المالية وتحقيق التنمية المستدامة. (شريف طويل و بن عمارة، 2017، صفحة 5)
- تساعد على تحقيق التوازن في الميزانية في أوقات العجز المالي وخفض الديون الحكومية؛
- تساعد صناديق الثروة السيادية على تنويع صادراتها من السلع الأساسية غير القابلة للتجديد؛
- المساهمة في تنمية الدول المستقبلية لاستثمارات الصناديق السيادية بتمويل الهياكل القاعدية وتمويل وتطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية السياسية؛ (مدلول علي، 2017، صفحة 4)

3.2. أنواع الصناديق السيادية

لقد تنوعت الصناديق السيادية وذلك لتنوع أغراضها الاقتصادية من جهة وتسهيل 1.3.2. القيام بأهدافها من جهة أخرى فقد تنوعت هذه الصناديق إلى:

صناديق التنمية: هي صناديق تساعد في العادة على تمويل المشاريع الاجتماعية-الاقتصادية أو تشجيع السياسات المتبعة في قطاعات الأنشطة التي يمكن أن تعزز النمو في الدولة؛ (زبيري و عكاش، 2019، صفحة 4)

2.3.2. صناديق الاحتياطي (الادخار) للأجيال القادمة: وهي صناديق تكونها الدول المصدرة للمواد الأولية وأساسا النفطية، حيث واجهت هذه الدول إشكالية استغلال هذه المواد التي تتسم بقابلية النضوب، وما إذا كان من الواجب إبقاء جزء منها كحق للأجيال اللاحقة، وقد وجدت هذه الدول في فكرة الصناديق السيادية حلا للمحافظة على نصيب الأجيال القادمة في هذه الثروات، بحيث يتم تحويل الأصول غير المتحددة إلى محفظة أصول أكثر تنوعا؛(الباحوث، 2016، صفحة 16)

3.3.2. صناديق الاستقرار: وهي صناديق يتم إنشاؤها عادة من قبل الدول الغنية بالموارد الطبيعية، وهدفها الأساسي هو حماية الموازنة العامة ككل من وتحقيق استقرار سعر صرف عملاتها، مقابل تقلبات ميزان المدفوعات الناتجة عن التقلبات في أسعار سلع إستراتيجية معينة؛ (تكواشت و عكاش، 2016، صفحة 4)

4.3.2. صناديق احتياطي التقاعد: تسمى صناديق طوارئ احتياطات التقاعد (من مصادر غير مساهمات التقاعد الفردية) المقترنة بالتزامات تقاعدية صريحة في الموازنة العمومية للحكومة. (راتول و جلوي، 2018، صفحة 14)

4.2. مصادر صناديق الثروة السيادية

بطبيعة الحال فإن لصناديق الثروة السيادية مجموعة من المصادر التي تعتمد عليها في تعبئة مدخراتها من أجل زيادة فاعليتها وتمثل هذه المصادر في:

1.4.2. صناديق الربيع الطبيعي: يعد تصدير المواد الأولية لاسيما البترول، الغاز، النحاس، الماس، الفسفور... الخ، أهم مصدر لتكوين ثلثي صناديق الثروة السيادية؛(دهان، بوشريية، و قريشي، 2019، صفحة 5)

2.4.2. صناديق سيادية غير ريعية: تتمثل مواردها أساسا في فائض الميزان التجاري واحتياطات الصرف، مع العلم أن هذا النوع من الصناديق موجود في الدول غير النفطية -غير الريعية-، على غرار سنغافورة والصين؛(السبتي و كزيز، 2017، صفحة 3)

3.4.2. الصناديق الممولة بعوائد الخوصصة: دخلت الكثير من الدول في برامج لخوصصة القطاع العمومي أدت إلى حصولها على عوائد مالية ضخمة، تباينت استعمالات هذه الدول لهذه العوائد، فمنها من وجهها لتمويل الميزانية العامة مباشرة، ومنها من صوفا لتمويل برامج إعادة هيكلة الاقتصاد وسداد الديون، ونظرا لضخامة العوائد وتخوفا من أن تقود إلى توسع في حجم الإنفاق العام يكون أكبر من الطاقة الاستيعابية الذي يضيفي إلى حالة من التضخم، وانطلاقا من كون المؤسسات الخاصة هي ملك لجميع الأجيال يتم كل أو جزء من عوائدها إلى صناديق سيادية، ومن أهم الصناديق القائمة على عملية الخوصصة عند إنشائها صندوق السيادي الأسترالي؛(قرود و بن موسى، 2019، صفحة 5)

4.4.2. الصناديق الممولة بفائض الميزانية: تلجأ بعض الحكومات مباشرة لما تحقق فائضا في الميزانية العامة للدولة إلى تحويل هذا الفائض لاستثماره في الأصول المالية قصد تحقيق عوائد من جهة، و لتوجيه المعطيات الاقتصادية من جهة ثانية، وعند توالى تحقيق هذه الفوائض وارتفاع مستواها يتم اللجوء إلى تكوين صناديق سيادية قصد استثمارها وتنميتها بشكل أفضل؛(غزاري، 2015، صفحة 8)

5.4.2. الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات الجارية: وذلك أن الحجم الإجمالي العالمي من احتياطات العملات الأجنبية للبنوك المركزية ما فتى في التعاضم بحيث تجاوز سبعة تريليون دولار، ما دفع البعض إلى تحويل جزء من هذه الفوائض إلى صناديق سيادية.(مسيود و قروي، 2018، صفحة 7)

3. التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة من المجالات التي تقوم على مجموعة أنظمة مجتمعية كوحدة عضوية مترابطة فيما بينها يتأثر كل جزء منها بالتغيير الذي يطرأ على الأجزاء الأخرى، فهي متعددة الجوانب والمبادئ والأبعاد.

1.3 مفهوم التنمية المستدامة

عرفت التنمية المستدامة على أنها "تلبية حاجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"(بوزيان الرحماني و بكدي، 2016، صفحة 2)، وقد تم تعريفها في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ريو دي جانيرو سنة 1992 على أنها "إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد والبيئة، أو تحسينها لكي تتمكن الأجيال المقبلة من أن تعيش حياة أفضل"، (المجلس

الأعلى للتعليم، صفحة 3) كما عُرفت أنها "عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية و إحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه" (العايب، 2011/2010، صفحة 37)، وعرفت كذلك على أنها "وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدل من الأمد القصير وعلى الأجيال المقبلة بدل الأجيال الحالية وعلى كوكب الأرض بكامله بدل دول وأقاليم منقسمة وعلى تلبية الحاجيات الأساسية وكذلك على الأفراد والمناطق والشعوب منعدمة الموارد والتي تعاني من التهميش" (العايب، 2011/2010، صفحة 37)، وعرفت أيضا أنها "تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية التي درج العلماء على إبرازها، مثل التنمية الاقتصادية، أو التنمية الاجتماعية، أو الثقافية، بل هي تشمل هذه الأنماط كافة، فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها، وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها، فهي تنمية تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية" (نوزاد الهيبي، 2006، الصفحات 103-104)، ولها تعريف آخر وهو أن التنمية المستدامة هي "ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوٍ الحاجات التنموية والبيئية لأجل الحاضر والمستقبل" (عثمان غنيم و أبو زنط، 2009، صفحة 23)، وعرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها "التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماطاً استهلاكية ضمن حدود الإمكانيات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول". (العايب، 2011/2010، صفحة 37)

ويندرج تحت مصطلح التنمية المستدامة عدة مفاهيم يمكن إدراجها بشكل عام كالتالي: (مبارك، 2016، صفحة 2)

1.1.3. الاعتماد المتبادل: وهذا يعني أنه علينا فهم كيفية وجود علاقات مترابطة بين البيئة والاقتصاد على جميع المستويات من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي؛

2.1.3. المواطنة والإشراف: وهي المسؤوليات التي يتعين على كل فرد تحملها داخل المجتمع لضمان أن يصبح العالم مكاناً أفضل؛

3.1.3. احتياجات و حقوق الأجيال القادمة: فهم الاحتياجات الأساسية للمجتمع والآثار المترتبة على الإجراءات المتخذة اليوم لتلبية احتياجات الأجيال القادمة؛

- 4.1.3. التنوع: احترام وتقدير الاختلافات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية؛
- 5.1.3. جودة الحياة: الاعتراف بأن تحقيق المساواة والعدالة على مستوى العالم عناصر أساسية للاستدامة وهي أيضا احتياجات أساسية يجب تلبيتها في جميع أنحاء العالم؛
- 6.1.3. عدم اليقين والاحتياطات: يجب الاعتراف بالمناهج المختلفة لتحقيق الاستدامة والتغير المستمر للأوضاع والاعتراف بأساليب التعلم المستدامة والمرنة؛
- 7.1.3. التغير المستدام: فهم أن الموارد محدودة وهو ما قد يؤدي إلى تأثير سلبي على أساليب حياة البشر.

2.3 مبادئ التنمية المستدامة

نظرا للأهمية البالغة للتنمية المستدامة فهي تركز على جملة من المبادئ نذكر منها: (شني، 2017/2016، صفحة 3)

- تحديد الأولويات بعناية؛
- الاستفادة من كل دولار؛
- إعطاء فرص متساوية لتحقيق الربح لكل الأطراف ؛
- استخدام أدوات السوق متى كان ذلك ممكنا؛
- الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية؛
- اشترك كل فئات المجتمع؛
- تحقيق الارتباط بين الحكومة والقطاع الخاص وكذا منظمات المجتمع المدني والتعاون من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- التركيز على حماية البيئة أي إدخال البعد البيئي في كل خطط التنمية منذ البداية.

3.3 أبعاد التنمية المستدامة

1.3.3. البعد الاقتصادي:

ويتمحور هذا البعد أساسا حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، ويندرج تحته مايلي:

- معدل نصيب الفرد من استهلاك الموارد الطبيعية؛
- القضاء على الفقر؛

- الحد من التفاوت في توزيع الدخل؛ (سهر غيلان، جزاع ياسين، و رشيد محيسن، 2009، الصفحات 3-4)
 - تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي؛
 - حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية. (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2001، الصفحات 35-36)
 - ويتم قياس مدى فعالية البعد الاقتصادي بعدة مؤشرات منها: (سهر غيلان، جزاع ياسين، و رشيد محيسن، 2009، صفحة 6)
 - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: وذلك بقسمة الناتج المحلي الإجمالي لسنة معينة على عدد السكان لتلك السنة؛
 - معدل النمو الاقتصادي؛
 - نسبة الصادرات إلى الواردات؛
 - نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية: وتشمل المساعدات الرسمية كالمقروض والقروض التي يقدمها القطاع الرسمي إلى بعض البلدان بهدف النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية؛
 - تطور نسبة الاستثمار، ويتضمن ذلك مدى استقطاب الاستثمار الأجنبي.
- 2.3.3. البعد الاجتماعي:
- وذلك من أجل إرساء نظام حماية اجتماعية يوفر الحق لجميع أفراد المجتمع بدون تمييز، ويندرج تحته كل من: (شني، 2016/2017، الصفحات 3-4)
- ضبط الزيادة السكانية؛
 - تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد والفئات، وكذا الأجيال؛
 - نشر وتطوير التنمية البشرية؛
 - مشاركة الأفراد والتي تعتبر الركيزة الجوهرية لإنجاح التنمية الشاملة والمتواصلة؛
 - ضبط السلوك الاستهلاكي للأفراد؛
 - الاستخدام الأمثل للموارد البشرية؛
 - دور المرأة، حرية الاختيار والديمقراطية.

ويتم قياس مدى فعالية تحقيق أهداف هذا البعد بعدة مؤشرات منها: (سهر غيلان، جزارع ياسين، و
رشيد محيسن، 2009، صفحة 7)

- معدل الأمية؛
- معدل النمو السكاني، بشرط عدم تخلف معدل نمو نصيب الفرد من الدخل عن معدل نمو السكان؛
- حماية صحة الإنسان وتعزيزها.

3.3.3. البعد التكنولوجي:

باعتبار أن تكنولوجيا في تجدد يومي، وبالتالي فيجب مراعاة هذا الجانب في التنمية لاسيما أن
تكنولوجيا المعلومات أصبحت من معايير قياس التقدم والتطور، ويندرج تحت هذا البعد مايلي: (قاسيمي،
26-27 أبريل 2012، صفحة 11)

- تطوير أنشطة البحث بتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واعتماد
الآليات القابلة للاستدامة؛
- تحسين أداء المؤسسات الخاصة، من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة؛
- استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا؛
- تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في
الاقتصاد القائم على المعرفة، لاسيما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية، وزيادة
النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة ومحاربة الفقر.
- وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، بحيث يتم إدماج
التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالموازاة مع تحقيق
أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

4.3.3. البعد البيئي:

وذلك بهدف درء والحد من الآثار الضارة للأنشطة الإنتاجية على البيئة والاستهلاك الرشيد للموارد غير
المتجددة، والسعي لتفعيل الموارد المتجددة، ويندرج تحت هذا البعد مايلي: (شني، 2016/2017،
صفحة 4)

- ضمان الحماية الكافية للمجمعات المائية والموارد المائية بصفة عامة وأنظمتها الإيكولوجية؛

- تقليص استخدام الموارد الناضبة واستخدام الموارد المتجددة، وتخفيض الآثار البيئية للوقود الأحفوري؛

- إدماج التربية البيئية في البرامج التعليمية وفي المعلومات العامة باستخدام الوسائل الخاصة بذلك؛
- صيانة التنوع البيولوجي على سطح الأرض؛
- حماية المناخ من الاحتباس الحراري وحماية الأرض.

ويتم قياس مدى الوصول إلى الأهداف المرجوة من البعد البيئي بعدة مؤشرات منها: (سهر غيلان، جزاع ياسين، ورشيد محيسن، 2009، صفحة 8)

- نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، لأن لها دور بالغ في التنمية المستدامة لما توفره من غذاء للسكان؛
- التغير في مساحة الغابات والأراضي الزراعية، فكلما زاد المؤشر دل على إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي؛

- التصحر: حيث أن تقليص مساحات الأراضي الصحراوية من شروط تحقيق التنمية المستدامة.
4. صندوق الثروة السيادية بدولة الكويت

إن دولة الكويت تعتبر السبقة في إنشاء الصناديق السيادية، حيث أن أول صندوق سيادي في العالم كان في الكويت من خمسينيات القرن الماضي، وقد تم إنشاؤه لإدارة الفوائض واستثمارها.

1.4. الصندوق السيادي الكويتي (الهيئة العامة للاستثمار)

تعتبر دولة الكويت رائدة في مجال الصناديق السيادية، فقد كان لها السبق في إنشائها حيث تم إنشاء أول صندوق للثروة السيادية في دولة الكويت عام 1953، وهو هيئة الاستثمار الكويتية (الهيئة العامة للاستثمار حالياً)، (شعبان مبروك، 2009، صفحة 12) وقد كانت اللبنة الأولى لتأسيسه في فيفري 1953 بتأسيس مجلس الاستثمار الكويتي في مدينة لندن بتفويض لاستثمار فائض عائدات النفط وتقليل اعتماد الكويت على مورد محدود واحد. (الهيئة العامة للاستثمار، 23 ماي 2020)

تتمثل مهمة الهيئة في تحقيق عائد استثماري طويل الأجل على الاحتياطات المالية التي أوكلتها دولة الكويت إلى هيئة الاستثمار الكويتية عن طريق توفير بديل لاحتياطات النفط، وتتمثل أهداف الهيئة في ثلاثة أبعاد: (الهيئة العامة للاستثمار، 23 ماي 2020)

-تهدف الهيئة إلى تحقيق معدل عائد على استثماراتها يتجاوز على مدار ثلاث سنوات المعايير المركبة من خلال تصميم والحفاظ على توزيع الأصول غير المرتبطة، بما يتماشى مع الأهداف والمخاطرة؛

-تسعى الهيئة إلى أن تكون مؤسسة عالمية لإدارة الاستثمارات ملتزمة بالتحسين المستمر في الإدارة؛
-تلتزم الهيئة بتميز القطاع الخاص في الكويت، مع ضمان عدم تنافسه أو استبداله في أي مجال.
بالنظر إلى الخريطة الجغرافية لاستثمارات الصندوق السيادي الكويتي، تبين أن الولايات المتحدة الأمريكية تستحوذ على النسبة الكبرى من إجمالي استثمارات الصندوق السيادي الكويتي، بحجم يصل إلى نحو 350 مليار دولار من إجمالي استثمارات الصندوق التي تقارب 600 مليار دولار، وهي موزعة في الأسهم والسندات، خصوصاً سندات الخزنة الأمريكية بنسبة 40%، مقابل 25% هي حصص في شركات ومصارف أميركية كبرى، و 35% في قطاع العقارات، (العربي الجديد، 17 ماي 2020) وقد أكدت "فيتش" أن الصناديق الثروة السيادية الكويتية تعد من أكبر الصناديق السيادية في العالم من حيث القيمة بالنسبة لحجم اقتصادها حيث تصل إلى أكثر من 400% من الناتج المحلي، كما أكدت أن الأصول الأجنبية لهيئة الاستثمار الكويتية تعادل 8 مرات من إجمالي الإنفاق الحكومي في البلاد والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، أو العجز الحكومي الأساسي غير النفطي. (صندوق الكويت السيادي، 18 ماي 2020)

تصنف الهيئة الكويتية للاستثمار حالياً رابع الصناديق السيادية في العالم بعد صندوق النرويج، الصين وأبو ظبي، وتبلغ قيمة أصولها الحالية ما يعادل 533 مليار دولار، موزعة على 9 فروع في العالم، وقد أُنجزت 771 صفقة. (<https://www.swfinstitute.org/profile>، 18 ماي 2020) ويندرج تحت الهيئة الكويتية العامة للاستثمار: (الهيئة العامة للاستثمار، 23 ماي 2020)

1.1.4. الصندوق الاحتياطي العام (GRF):

يتألف صندوق الاحتياطي العام من استثمارات في الكويت وفي دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فضلاً عن أصول بالعملة الأجنبية الرئيسة تديرها الهيئة العامة للاستثمار نيابة عن دولة الكويت، كما يضم الصندوق أصول حكومية أخرى بما في ذلك المشاركة في مؤسسات عامة مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وشركة البترول الوطنية الكويتية بالإضافة إلى المشاركة في المنظمات متعددة الأطراف وفي الهيئات الدولية بما فيها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي وغيرها.

يعتبر صندوق الاحتياطي العام هو المستودع الرئيسي لكل إيرادات دولة الكويت من العائدات النفطية والإيرادات الناتجة عن استثمارات صندوق الاحتياطي العام، وهكذا فإن أصول الصندوق وإيراداته متوفرة لاستخدام دولة الكويت

2.1.4. صندوق الأجيال القادمة (FGF):

تم إنشاء صندوق الأجيال القادمة في عام 1976 بتحويل 50% من رصيد صندوق الاحتياطي العام في ذلك الوقت، وبالإضافة إلى ذلك يتم إيداع مالا يقل عن 10% من جميع إيرادات الدولة السنوية في صندوق الأجيال القادمة ثم يعاد استثمار العائد من كل إيرادات الصندوق، ويتكون صندوق الأجيال القادمة من استثمارات تتم خارج الكويت على أساس إستراتيجية معتمدة لتوزيع الأصول في فئات أصول مختلفة، تتراوح بين أصول تقليدية كالأسهم والسندات وبدائل الملكية الخاصة، والعقارات والبنية التحتية.

وتستند عملية توزيع الأصول في الهيئة إلى مساهمات الناتج المحلي الإجمالي العالمي الرسملة السوقية فضلا عن عوامل مختلفة أخرى كقوانين الاستثمار (بما في ذلك الأنظمة الضريبية) وإمكانات النمو المستقبلية، ويستثنى من هذه القاعدة البلدان التي ينحرف التوزيع فيها بسبب وجود ملكيات جوهرية كما هو الحال في شركة BP وشركة ديملر.

وتسعى الهيئة العامة للاستثمار بالكويت إلى تعظيم مداخيلها وتنويع استثماراتها، كما أنها تعمل على المشاركة في رأس المال العديد من المؤسسات والهيئات الدولية والمحلية، على غرار الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، هذا الأخير الذي يعد ممولاً هاماً لمشاريع التنمية المستدامة في الدول العربية والنامية.

2.4 الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

يعتبر أول مؤسسة إنمائية في الشرق الأوسط تقوم بالمساهمة في تحقيق الجهود الإنمائية للدول العربية والدول الأخرى النامية، (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ماي 2020) تم إنشاؤه في 31 ديسمبر سنة 1961 وترجع معظم أصوله للهيئة العامة للاستثمار.

يعمل الصندوق الكويتي للتنمية على منح قروض للدول العربية النامية بهدف تمويل مشاريعها الإنمائية ولتنفيذ برامج التنمية فيها، كما يقوم بتقديم المساعدات لتمويل تكاليف إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات الإنمائية في هذه الدول.

إن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ذو نشاط واسع على المستوى العامي، وقد كان في بادئ الأمر منحصر النشاط على الدول العربية ثم ، والجدول الموالي يوضح مدى توسع نشاط الصندق.

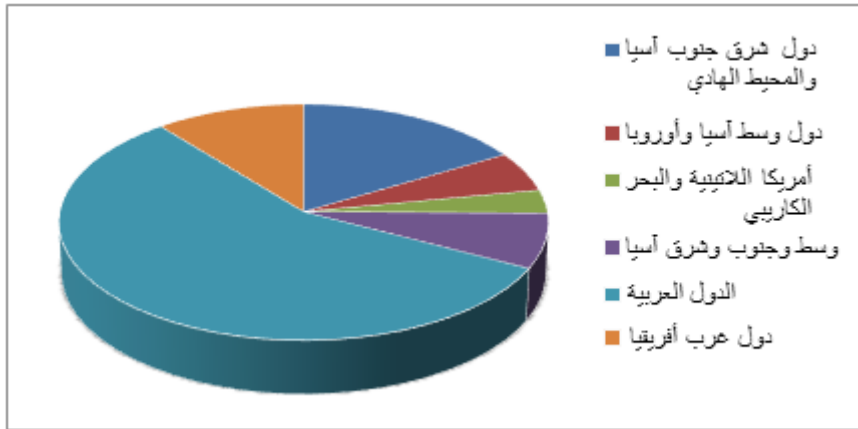
الجدول 1: إجمالي نشاطات الصندوق الكويتي للتنمية لسنة 2020

107	عدد الدول المستفيدة من القروض
990	عدد القروض
6501	قيمة القروض (مليون دينار كويتي)
22014	قيمة القروض (مليون دولار أمريكي)

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ذو نشاط واسع وكبير، وأن قروضه ذات وزن معتبر، كما أن هذه القروض مست عدد كبير من الدول، والشكل الموالي يوضح توزيع هذه القروض عبر العالم حسب الأقاليم.

الشكل 1: توزيع قروض الصندوق الكويتي للتنمية حسب الأقاليم



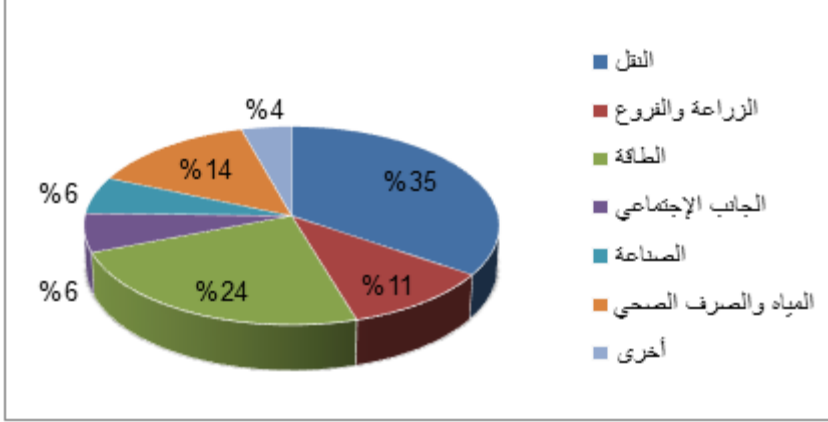
المصدر: الموقع الرسمي للصندوق الكويتي 2020

يتضح لنا من الشكل أعلاه أن قروض الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية تغطي مختلف الأقاليم وبنسب متفاوتة، فتمركز قروض الصندوق في الدول العربية لتكون لها حصة الأسد من القروض بنسبة تقارب 57%، تليها بعد ذلك دول شرق جنوب آسيا والمحيط الهادي، ثم دول غرب أفريقيا، ومن ضمن هذه الأخيرة استفادت دولة أوغندا الإفريقية لوحدها من 9 قروض بقيمة إجمالية قدرها 21.037 مليون ديناري كويتي أي ما يعادل 71.526 مليون دولار. (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ماي 2020)

يمنح الصندوق الكويتي للتنمية قروضا إنمائية للدول النامية سواء كانت عربية أو غير عربية، تصب هذه القروض في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة للدول المستفيدة، فبعض القروض موجه لتمويل

إنشاء البنى التحتية، والبعض الآخر لتحسين الوضع الصحي الملائم للشعوب، فضلا عن القروض الموجهة لتحسين الجانب الاجتماعي، والشكل الموالي يوضح توزيع قروض الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية حسب القطاعات الموجهة لها.

الشكل 2: توزيع قروض الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية حسب القطاعات



المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية 2020

يتضح لنا من الشكل أعلاه أن قطاعي النقل والطاقة الأعلى استفادة من القروض بما نسبته 35% و 24% على التوالي، يليهما قطاع المياه والصرف الصحي بما نسبته 14% ثم قطاع الزراعة بـ 11%. استحوذ قطاع النقل على أكبر عدد من القروض نسبة إلى إجمالي القروض الممنوحة من الصندوق، حيث تم تمويل 414 مشروع نقل في العديد من الدول كاليمن، الكاميرون والبوسنة والهرسك، يليها قطاع الطاقة بتمويل 160 مشروع وقد استفادت منه مجموعة من الدول العربية على غرار مصر، تونس، موريتانيا والسودان، ودول غير عربية على غرار جمهورية النيبال ودولة الموزنبيق، أما قطاع المياه والصرف الصحي فقد تم تمويل 109 مشاريع استفادت منها العديد من الدول أمثال لبنان والأرجنتين، وفي مجال الزراعة مؤل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية 147 مشروع موزعة على مختلف الأقاليم، ومن الدول التي تحصلت على التمويل نذكر الفيتنام، الكونغو والتشادي.

وعلى الصعيد المحلي فالصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية على دعم الكثير من المجالات فقد كان الداعم الدائم للمتفوقين في إطار دعم التنمية البشرية، وفي إطار المسؤولية الاجتماعية فقد دعم الصندوق ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال مساهمته في الحملات والبرامج الخاصة بهم، كما أن الصندوق يسعى لتدعيم القطاع الخاص في الكويت بشكل مباشر وغير مباشر، فضلا عن دعمه البارز للمؤسسة العامة للرعاية

السكنية،(معهد الدراسات المصرفية، 2011)، كما ساهم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بـ 30 مليون دينار كويتي لدعم جهود السلطات الصحية لمكافحة جائحة فيروس كورونا المستجد. (<https://www.kuwait-fund.org/ar/web/kfund/current-news-events>، ماي 2020) 5- خاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية يظهر لنا جليا أن صناديق الثروة السيادية ذات دور كبير وهام في تمويل مشاريع التنمية المستدامة، حيث أن موارد هذه الصناديق الكبيرة يتم استثمارها في مختلف الهيئات بهدف تعظيم مداخيلها وتوزيعها، ومن بين هذه الهيئات نجد تلك التي تسعى إلى تمويل المشاريع الإنمائية التي تصب أهداف في تحقيق التنمية المستدامة، ونجد من بينها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. يهدف الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية من خلال القروض التي يمنحها للدول العربية والنامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، حيث يمنح قروض لتمويل المشاريع الإنمائية في قطاعات مختلفة على غرار النقل، الطاقة ودعم الجانب الاجتماعي، فضلا على دعم بعض القطاعات على المستوى المحلي على غرار قطاع التعليم والقطاع الصحي.

وعلى ضوء هذه النتائج يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات متمثلة في:

- يجب الاهتمام بتطوير الصناديق السيادية وتوزيعها في الكويت لزيادة الدعم والتنمية الاقتصادية خاصة وأنها كانت أول دولة تطرح هذا النوع من الصناديق؛
- تشجع معظم الصناديق على زيادة الاستثمارات المتنوعة من أجل دعم التنمية المحلية في إطار التنمية المستدامة؛
- زيادة دعم الصناديق السيادية من خلال الفوائض المالية التي تدخرها من عوائد المواد الطاقوية.
- العمل على زيادة تنوع مصادر تمويل هذه الصناديق؛
- العمل على تحسين إدارة وتنشيط هذه الصناديق بما يضمن زيادة التنمية.

6- المراجع

1. <https://www.swfinstitute.org/profile> . (18 ماي 2020).
2. <https://www.kuwait-fund.org/ar/web/kfund/current-news-events> . (ماي 2020).
3. آسيا قاسيمي. (26-27 أبريل 2012). التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى تجربة الجزائر. الملتقى الدولي للسياسات والتجارب

- التنمية بالمجال العربي والتوسطى التحديات التوجهات، (صفحة 11). الآفاق باجة، تونس: الجمعية التونسية المتوسطة للدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية.
4. الجمعية العامة للأمم المتحدة. (2001). خطة التنمية المستدامة لعام 2030. الدورة 70 البند 15 و116: الولايات المتحدة الأمريكية.
5. الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. (ماي 2020). تم الاسترداد من <https://www.kuwait-fund.org/ar/web/kfund>.
6. العربي الجديد. (17 ماي 2020). تم الاسترداد من <https://www.alaraby.co.uk/economy>.
7. المجلس الأعلى للتعليم. (بلا تاريخ). التنمية المستدامة. البحرين.
8. الهيئة العامة للاستثمار. (23 ماي 2020). <https://kia.gov.kw/about> - [kia/?lang=ar/#maindate](https://kia.gov.kw/about).
9. حساني بن عودة. (2019/2018). الصناديق السيادية ومتطلبات إنشاء صندوق سيادي في الجزائر، (أطروحة دكتوراه). وهران، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة وهران 2.
10. رابح زبيري، و مسيفة عكاش. (2019). إنهار أسعار النفط وتأثيرها على صندوق الثروة السيادي الجزائري والسعودي خلال الفترة 2014-2017. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير(العدد 01 المجلد 19)، صفحة 4.
11. سليم مجلخ، و كمال حمانة. (2015). صناديق الثروة السيادية وعلاقتها بالأزمة المالية والإقتصادية العالمية - دراسة حالة الجزائر-. مجلة مركز دراسات الكوفة(العدد 37)، صفحة 5.
12. شريف شعبان مبروك. (2009). صناديق الثروة السيادية بين التحديات الغربية والآفاق الخليجية. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية(العدد 146)، صفحة 12.
13. صندوق الكويت السيادي. (18 ماي 2020). تم الاسترداد من <https://alqabas.com/article/5729175>.
14. صورية شنبي. (2017/2016). مفاهيم حول التنمية المستدامة. 3. مطبوعة لطلبة ماستر إدارة الأعمال.
15. عبد الرحمان العايب. (2010/2011). التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل التنمية المستدامة (أطروحة دكتوراه). 37. سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس.
16. عبد الرحمان نوزاد الهيبي. (2006). التنمية المستدامة في المنطقة العربية: الحالة الراهنة والتوقعات المستقبلية. مجلة الشؤون العربية(العدد 125)، الصفحات 103-104.
17. عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحث. (2016). الصناديق السيادية الخليجية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. مجلة التكامل الاقتصادي(العدد 03 المجلد 04)، صفحة 16.

18. عبد الله مسبود، و عبد الرحمان قروي. (2018). مستقبل الصناديق السيادية في ظل الأزمات النفطية -صندوق ضبط الموارد الجزائري أمودجا-. مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة(العدد01 المجلد03)، صفحة 7.
19. علي قروود، و كمال بن موسى. (2019). صناديق الاستثمار السيادة ودورها في إدارة العوائد النفطية والحد من آثار الأزمات النفطية-دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الإيرادات وصندوق معاشات التقاعد النرويجي-. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية(العدد02 المجلد05)، صفحة 5.
20. عماد تكواشت، و مسيفة عكاش. (2016). دور الصناديق السيادية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -صندوق التنمية الصناعية السعودي نموذجاً-. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية(العدد05 المجلد 05)، صفحة 4.
21. عماد غزازي. (2015). الصناديق السيادية و دورها في علاج العجز المالي صندوق ضبط الموارد أمودجا. مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات(العدد02 المجلد04)، صفحة 8.
22. عيادة سعيد حسن، و مصطفى سامي خلف. (2017). صناديق الثروة السيادية وأثرها على اقتصاديات الدول : تجارب دول مختارة مع الإشارة إلى خاصة للعراق. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية(العدد 19 المجلد9)، صفحة 4.
23. فاطمة مبارك. (2016). التنمية المستدامة: أصلها ونشأتها. مجلة بيئة المدن الالكترونية(العدد13)، صفحة 2.
24. محمد دهان، محمد بوشريبة، و الصالح قريشي. (2019). أهمية صناديق الثروة السيادية في الإقتصاديات الحديثة. مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي(العدد01 المجلد06)، صفحة 5.
25. محمد راتول، و سهام جلولي. (2018). تداعيات انخفاض أسعار النفط على صناديق الثروة السيادية - دراسة حالة الكويت-. مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة(العدد02 المجلد 03)، صفحة 14.
26. محمد عثمان غنيم، و ماجدة أبو زنت. (2009). التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية. مجلة دراسات العلوم الادارية(العدد01 المجلد 36)، صفحة 23.
27. محمد عماد عبد العزيز. (2017). ، إمكانية تطبيق صناديق الثروة السيادية كأحد وسائل تنويع مصادر الدخل الوطنية في العراق (رؤيا مستقبلية). مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية(العدد37 المجلد1)، صفحة 8.
28. محمد مدلول علي. (2017). واقع صناديق الثروة السيادية في الدول العربية مع اشارة خاصة للعراق. مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية(العدد03 المجلد 09)، صفحة 4.
29. مريم زرقاطة. (2010/2011). دور الصناديق السيادية في تحقيق الإستقرار المالي العالمي (تجربة صناديق استثمار ثروات الخليج)، (رسالة ماجستير). 109-110. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطييف: جامعة فرحات عباس.
30. معهد الدراسات المصرفية. (2011). نشرية توعوية . الكويت: الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية.

31. مهدي سهر غيلان، فايق جزاع ياسين، و شيماء رشيد محيسن. (2009). دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة. مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية(العدد01)، الصفحات 3-4.
32. نور الدين شريف طويل، و دليلة بن عمارة. (2017). حوكمة الصناديق السيادية واجهة لحوكمة الحكومات (دراسة مقارنة لمجموعة من صناديق الثروة السيادية). المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير(العدد2 المجلد 11)، صفحة 5.
33. هاجر بوزيان الرحماني، و فاطمة بكدي. (2016). التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير. 2. الجزائر: المركز الجامعي خميس مليانة.
34. هزاع داود سليمان، و محمد ناجي محمد. (2012). الصناديق السيادية ودورها في الإقتصاد العالمي. مجلة جامعة الكوفة، صفحة 9.
35. وسيلة السبتي، و نسرين كزيز. (2017). دور صناديق الثروة السيادية في دعم السياسة المالية وتحقيق الإستقرار الإقتصادي-دراسة حالة مبادلة لإمارة أبو ظبي-. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية(العدد12)، صفحة 3.
36. يسرى مهدي حسن، و رافع أحمد حسن. (2012). الصناديق السيادية، ومتطلبات إنشاء صندوق سيادي للعراق. مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية، صفحة 4.